أثر القراءات القرآنية في تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم

" المفاعيل أنموذجاً "

المدرس الدكتور
عباس حميد سلطان
الجامعة العراقية ـ كلية الآداب

المدرس الدكتور
محمد ضياء الدين خليل إبراهيم
كلية الإمام الأعظم الجامعة

أثر القراءات القرآنية في تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم
" المفاعيل أنموذجاً "

المدرس الدكتور
عباس حميد سلطان
الجامعة العراقية ـ كلية الآداب

المدرس الدكتور
محمد ضياء الدين خليل إبراهيم
كلية الإمام الأعظم الجامعة

المقدمة:ـ

إنّ مصطلح تعدد الأوجه الإعرابية للقراءات القرآنية هي دراسة النظام التركيبي للغتنا وفقاً لمنهج اسلافنا، أي: أنّ التحليل النحوي في جهود النحويين كانت له تجليات مختلفة، فقد بدأ بإشارات متناثرة تتناول عناصر النظام التركيبي، ثمّ تطوّر أمره، فكان الوسيلة التي استخلصت القواعد مع مرور الأيام، ثمّ أصبح الأداة التي نتعلمها، فضلاً عن تأثيره بقضايا المعنى، وعلاقته بمستويات الدرس اللغوي الأخرى.

ويظهر أنّ تعدد الأوجه في تحديد أحد العناصر التركيبية للقراءات القرآنية أمر شائع مألوف في درسنا النحوي، فمن يتأمل في كتب النحو، وكتب إعراب القرآن أو مؤلفات التفسير ذات الطابع اللغوي تواجهه عبارات، مثل: ويجوز فيه كذا وكذا، والأرجح ما ذهب إليه فلان، وهذا الوجه مرفوض، ويضعفه أنّه مخالف للمطرد، والأقوى كذا، والوجه الأول يفسد المعنى، وما قاله فلان هو الظاهر، الخ...، ومن ثَمّ أَلِفنا أساليب الجواز عند النحويين، كما أَلِفنا الخلاف بينهم، في أثناء التحليل والحكم على عنصر ما بأنّه كذا، فكثر الترجيح والتضعيف والرفض في حوارهم.

فعندما يتعامل الدارس في تعدد الأوجه تسترعي انتباهه أمور كثيرة، من أهمها: طبيعة هذا التعدد، من حيث البساطة والتعقيد في تحليل عنصر ما،

ومن حيث تأثره بأحكام القيمة التي يصدرها النحويون تجاهه، فضلاً عن علاقته بمستويات الدرس اللغوي الأخرى، وبالصورة التركيبية للعبارة.

كما تستوقفه الأسباب التي كانت وراء هذه الظاهرة، وهنا يصعب الأمر أكثر، فتارةً ينظر في قضايا القاعدة، وتارةً أخرى يتأمل في معطيات المعنى، ورُبّمَا أشكلت عليه بعض الظواهر، وذهب مذاهب جديدة، قد تجرّه إلى خلافٍ مع غيره، في تحديد تلك الأسباب المعقدة.

ويزداد الأمر صعوبة حين يتأمل الدارس في الأسس، التي تتشكل منها أوجه التعدد، فإذا قاد المعنى أو القاعدة مثلاً إلى تعدد في التحليل فالأسس التي يرتكز عليها كل وجهٍ تختلف عنها في غيره؛ لأنّ كل وجه يتطلب نمطاً ينقاس عليه، ومعطيات من السياق تجعله على ما هو عليه، وهي أمور خاصة به، تختلف عَمّا عليه الأوجه الأخرى، في الظاهرة التي تعدد تحليلها.

ومِمَّا تقدم سينطلق البحث في دراسته من الأمور التي سبق ذكرها، للنظر في بيان الأسس التي تقوم عليها تعدد الأوجه الإعرابية للقراءات القرآنية، وهكذا يمكن تقسيم البحث إلى تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة:ففي التمهيد تناولنا بيان مفهوم المفاعيل وبيان مفهوم القراءات القرآنية.

وأمّا المبحث الأول: فقد جاء بعنوان: (المفعول المطلق)، وأمّا المبحث الثاني فقد جاء بعنوان:(المفعول فيه)، وأمّا المبحث الثالث فقد جاء بعنوان: (المفعول لأجله)، وأمّا المبحث الرابع فقد جاء بعنوان: (المفعول معه).

ونرجو أن تكون هذه الدراسة قد أعطت الموضوع حقه، وأن يفيد منه الباحثون مثلما أفاد الباحث من غيره.

التمهيد:

المفاعيل والقراءات القرآنية

أولاً: المفاعيل: هي - جميعها - فضلات، وتعد هي المفاعيل الحقيقية، وما سواها من المنصوبات شبيه بها، وقد ميزت فيما بينها، فالمطلق غير مقيد، وغيره مقيد بالاقتضاء،أو المحل،أو العلة،أو الصُّحبة[١]، واختلف البصريون والكوفيون فيها على مذهبين هما:

- البصريون يعدونها خمسة مفاعيل.
- الكوفيون يرون مفعول الفعل واحداً، وغيره مشبهاً به[٢].

وقد يكون احتسابهم ذلك لأنَّ المفعول به أكثر دوراً في الكلام، غير أنَّ البصريين محقُّون[٣]، وفي المباحث الآتية آيات مشتملة على ألفاظ منها.

ثانياً: القراءات القرآنية "مفاهيم ودلالات":

أولاً: القراءات القرآنية لغةً واصطلاحاً:-

القراءات لغةً:- جمع قراءة وهي في اللغة: مصدر قَرَأَ، يقال: قرأ فلان يقرأ قراءةً وقرآناً،بمعنى: تلا، فهو قارئ[٤].

وفي الاصطلاح عرّفها الزركشي بأنّها: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها"[٥].

واستخلص الدكتور عبد الهادي الفضلي من تعريف الزركشي هذا "أنّ القراءات تختص بالمختلف فيه من ألفاظ القران الكريم، على حين نجد أنَّ علماء القراءات يوسعون دائرة شمول القراءات إلى المتفق عليه، وذلك في تعريفهم لعلم القراءات"[٦].

وكذلك عَرّف ابن الجزري القراءات بأنّها: "علم بكيفية أداء كلمات

القرآن واختلافها معزواً لناقله"[٧]، وتابعه البنا بقوله: "علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والاثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والابدال، وغيره من حيث السماع"[٨].

فالبنا تابع ابن الجزري في شرطي القراءة: النقل والسماع على ما يرى الدكتور الفضلي الذي خلص من هذه التعريفات إلى أنّ القراءة:"هي النطق بألفاظ القران كما نطقها النبي ﷺ أو كما نُطِقَتْ أمامه ﷺ فأقرّها، سواء أكان النطق باللفظ المنقول عن النبي ﷺ فعلاً أو تقريراً، واحداً أم متعدداً"[٩].

وأمّا الدكتور أحمد مختار عمر فقد عرّفَهُ قائلاً: "هي الوجوه المحتملة التي سمح النبي ﷺ بقراءة نص المصحف بها، قصداً للتيسير والتي جاءت موافقة للهجة من اللهجات العربية"[١٠].

أمّا المقرئ فقد عرّفَهُ القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، بقوله: "والمقرئ هو العالم بالقراءات، رواها مشافهةً، فلو حفظ الشاطبية مثلاً، فليس له أن يقرأ بما فيها، إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً؛ لأنّ في القراءات شيئاً لا يحكم إلّا بالسماع والمشافهة"[١١].

وبهذا وجب على القارئ التحلي بالأمانة في النقل والسماع؛ لأنّ" القراءة سُنّةٌ متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[١٢].

ثانياً: الفرق بين القران والقراءات:

من المسائل المهمة التي أثيرت في القراءات القرآنية بعامة مسألة الفرق بين القراءات والقرآن وللعلماء فيها أقوال:

الأول: أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان وقد ذهب إلى هذا الرأي

العلماء المتقدمون منهم الإمام الزركشي، إذ قال: "واعلم أنّ القران والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقران: هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرها"[١٣]، وتبعه على هذا الرأي القسطلاني[١٤]، وأخذ بمذهبهما البنا[١٥]،كما ذهب إليه من المعاصرين الدكتور صبحي الصالح ناقلاً نصّ الزركشي نفسه[١٦].

الثاني: التفرقة بين ما توافرت فيه شروط القراءات الصحيحة وهي: "صحة السند، وموافقة العربية، ومطابقة الرسم"، فيعد هذا قرآناً، وأمّا ما تَخَلّفَ فيه ولو شرط واحد منها، فيعد قراءةً فقط، وهذا هو رأي جمهور العلماء والمقرئين[١٧]، "ويلاحظ عليه أنّ ما ثبت يقيناً أنّ النبي ﷺ قرأ به أو أقرّ مَنْ قرأ به أمامه، ولم يكن متوفراً على الشرطينِ الآخرينِ، أعني: موافقة العربية ومطابقة الرسم لا نستطيع عَدّهُ غير قرآنٍ؛ لأنّ النبي ﷺ لا يقرأ بغير القرآن في موضع القران"[١٨].

الثالث: أنّ كُلّ قراءة تعد قرآناً حتى القراءات الشاذة "حقيقتان بمعنى واحد"،وهذا هو رأي ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) الذي صَرّح به قائلاً:" الشواذ نقلت آحاداً عن رسول الله ﷺ، فَيُعْلَمُ ضرورةً أنّه ﷺ قرأ بشاذ منها وإنْ لم يعين، قال فتلك القراءة تواترت، وإنْ لم تتعين بالشخص، فكيف يُسَمّى شاذاً، والشاذ لا يكون متواتراً"[١٩].

وإليه ذهب بعض العلماء المعاصرين منهم الدكتور محمد سالم محيسن في كتابه "المغني في توجه القراءات العشر المتواترة"[٢٠].

أمّا من قال باتحادهما فمردود لِمَا يأتي:

أولاً: أنّ القراءات على اختلاف أقسامها لا تشمل كلمات القرآن الكريم كله، بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط، فكيف يقال بالاتحاد؟.

ثانياً: تعريف القراءات يشمل القراءات الصحيحة التي يصح قراءة القران الكريم بها، كما يشمل القراءات الشاذة، التي أجمع العلماء على عدم صحة القراءة بها فلو كان القرآن والقراءات شيئاً واحداً لترتب على ذلك دخول القراءات الشاذة في القرآن الكريم وهو غير صحيح.

فالواقع أنّهُمَا ليسا متغايرين تغايراً تاماً، وليسا متحدين اتحاداً حقيقياً، بل بينهما ارتباط وثيق، ارتباط الجزء بالكل[٢١].

ثالثاً: أقسام القراءات:

والقراءات المتواترة تقسم على قسمين:

الأول: المتواترة: وهي القراءة المقطوع باتصالها بالنبي ﷺ سواء تواتر نقلها أم استفاض[٢٢]،وقد عرّفها ابن الجزري بقوله: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز رَدُّهَا ولا يحل انكارها"[٢٣]، وتقسم القراءات المتواترة على أقسام: قسم اتفق على تواتره كقراءات القراء السبعة المشهورين، وقسم اختلف فيه كالقراء العشرة، وقسم اتفق على شذوذهم كالقراء الأربعة عشر"[٢٤].

الثاني: الصحيحة: وتقسم على قسمين:

القسم الأول: الأحادية: وهي القراءة الجامعة للأركان الثلاثة، ولم يبلغ نقلها مستوى تفيد معه القطع باتصالها بالنبي ﷺ[٢٥]، وقد عرّفها ابن الجزري بقوله:" ما صحّ سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ووافق العربية ووافق الرسم"[٢٦].

القسم الثاني: الشاذة: وهي المخالفة للرسم[٢٧]، وقد عرّفها ابن الجزري

بقوله: "ما وافق العربية، وصحّ سنده ،وخالف الرسم"[٢٨]، وللتفرقة بين القراءات المتواترة والشاذة ذهب علماء القراءة إلى حصر القراءات المقبولة بضابط كي تصحّ روايتها، ويتلقاها الناس بالقبول، وهذا الضابط هو مقياس لقبول القراءات الصحيحة، وضعه العلماء لتمييز المتواتر من الشاذ على ثلاثة أركان، وهي:

١- صحة سندها.

٢- موافقة الرسم لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

٣- موافقة العربية ولو بوجه.

وبهذه الأركان الثلاثة تمتاز القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل يجب قبولها من الناس، وهي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، سواء أكانت عن القُرّاء السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم، ومتى ما اختل واحد من هذه الأركان الثلاثة تعد القراءة ضعيفة ويطلق عليها شاذة[٢٩].

وقد أشار إلى هذه الأركان الثلاثة للقراءة من العلماء كل من مكي (ت٤٣٧هـ)، والداني (ت٤٤٤هـ)، وعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)، وأبو شامة (ت٦٥٥هـ)، وموفق الدين الكواشي (ت٦٨٠هـ)، والزركشي (ت٧٩٤هـ)، وابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، الذي انتهى إليه علم القراءات[٣٠].

غير أنّ ابن الجزري قد آثر على تبديل ركن صحة الإسناد في هذا الضابط بتواتره، كما أشار الدكتور صبحي الصالح إلى ذلك؛ لأنَّ القراءات لا تثبت إلّا بالإسناد وتواتره، في حين رأى الدكتور أحمد البيلي أن يكون المراد من ذلك أنّه يلزم من تواتر السند صحته، فالقراءات الأربع الزائدة على العشر صحيحة الإسناد، ولكنها أحادية فإذن هي ليست متواترة وليست قرآناً يُتَعَبّدُ به ويتلى

في الصلاة، وإنّمَا القراءات المتواترة هي القراءات العشر التي تلقتها الأمّة بالقبول وأخذها الخلف عن السلف الصالح حتى وصلت إلينا، ولا يوجد قراءة متواترة في يومنا هذا وراء هذه العشر(٣١).

ولابُدّ من الإشارة هنا في هذا الموضع إلى صلة القراءات العشر بالأحرف السبعة، وقد لخص الدكتور محمد سالم محيسن في كتابه (المغني) آراء العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: مؤداه أنّ القراءات تعد حرفاً واحداً من الأحرف السبعة التي نزلت على الرسول ﷺ وقد مال إلى هذا القول الطبري.

القول الثاني: مفاده أنَّ القراءات العشر تعد بعض الأحرف السبعة التي نزلت على النبي ﷺ، وقد مال إلى هذا القول جمهور العلماء، منهم: مكي، والمهدوي، والأهوازي.

وقد سرد الدكتور محيسن أقوال هؤلاء العلماء ثم رجّح القول الثاني الذي نوافقه فيه، إذ تميل إليه النفس باطمئنان ويعد منسجماً مع الواقع ومدعوماً بالأدلة والبراهين(٣٢).

رابعاً: موقف النحويين من الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

هناك تباين في مواقف النحويين البصريين والكوفيين من الاحتجاج بالقراءات القرآنية ، فالبصريون ذهبوا إلى جواز الاحتجاج بالقراءات والقياس عليها قياساً عامّاً إذا وافقت أصلاً من أصولهم ولو بالتأويل، فإنْ خالفته حُفِظَ(٣٣)،"ولم يقس عليها قياساً عاماً، وإنْ صحّ الاجتهاد بها في مثل تركيبها"(٣٤).

وأمّا الكوفيون فقد كانوا أكثر عناية بالقراءات، فهي مصدر مهم من مصادر نحوهم، فقد قبلوها واحتجوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من

أصولهم وأحكامهم[٣٥].

وقد انحسم الأمر لصالح القراءات، فقال السيوطي: "أمّا القران فكل ما ورد أنّه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً، أم شاذاً"[٣٦].

المبحث الأول

المفعول المطلق

هو مصدرٌ منصوبٌ مؤكدٌ لعامله أو مبيِّن لنوعه أو عدده[٣٧]، وسُميَّ مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه ولعدم تقييده بحرف مثل"به" أو"فيه"أو"له"أو"معه"[٣٨]؛ لأنَّه مفعول بلفظه والمفعول به بمعناه وباقتضائه والظرف بمحله والمفعول له بعلَّته، والمفعول معه بصحبته[٣٩]، وهو اقتران دلالي.

وينصبه أحد ثلاثة:

- فعله المشتق منه.
- مصدر مماثل له.
- مشتق من مشتقاته[٤٠].

وينوب عن المصدر "كلٌّ وبعضٌ وما هو بمعناه وأسماء الإشارة وضميره وعدده وآلته"، ويحذف عامله في حالات معينة كالنهي والأمر والدعاء والاستفهام التوبيخي، ومع الفعل المقصود به الخبر، كأفعل وكرامة، ومع التفضيل والمكرّر والمحصور والمؤكدّ لنفسه ولغيره وقد يحذف لقرينة[٤١].

وفيما يأتي من الآيات التي قرئ بعض ألفاظها قراءات ما شملها النحويون بدراستهم الخلافي العميق.

ومن المفاعيل المطلقة (صبغةً) فيقوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ (البقرة:١٣٨)، فقد قرأها الجمهور نصباً وقُرِئت عند آخرين بالرفع[٤٢]، وللنحاة في تخريجه مذاهب، ففي قراءة النصب ذهب سيبويه وجملة من النحاة إلى عَدِّ (صبغةً) مصدراً مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله، وقد ماثلها سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَعْدَ اللهِ﴾ (الروم: ٦)، و﴿مَرَّ السَّحَابِ﴾(النمل: ٨٨)، و﴿صُنْعَ اللهِ﴾ (النمل: ٨٨)، و﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ (النساء: ٢٤)، وقد وافقه الزمخشري قائلاً: "والقول ما قالت حذام"[٤٣]، وحدد أبو حيان العامل فيها بأحد ثلاثة: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ (البقرة: ١٣٦)، أو ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة: ١٣٦)، أو﴿فَقَدْ اهْتَدَوا﴾(البقرة:١٣٧) وفضَّل ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾[٤٤]، وذهب آخرون إلى القول بأنّه بدل من ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾(البقرة:١٣٥)، ذهب إلى هذا الفرّاء والأخفش والزجاج والنّحاس وغيرهم، وقد احتجَّ الزجاج بأنّ صِبْغَ اليهود والنصارى أبناءهم دليل على أنّهَا بدل من (ملة)، وَرَدّ هذا أبو حيان محتجاً بطول الفصل بين البدل والمبدل منه[٤٥]،وذهب قوم منهم الكسائي إلى القول بالإغراء على (اتبعوا أو الزموا)، وقد ذهب الزمخشري وأبو حيان إلى ردِّ القول بالبدل والاغراء؛ لأنّ عطف ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ (البقرة: ١٣٨) على ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ مانع لذلك لِمَا فيه من فكِّ النظم، كما أنّ طول النظم لا يجيزه[٤٦]، وكلا الأمرين يُرَشِحُ نصبه مصدراً مؤكداً، ونظائره كثيرة.

وفي قراءة الرفع ثلاثة آراء أولها: هي خبر لمضمر (**تلك صبغة الله**) عند سيبويه، وعند الفرّاء على (هي)، وذهب العكبري إلى عدها مبتدأ لمضمر على (**صبغة الله متبعة**) وجعلها السّمين بدلاً من(ملة) مرفوعة[٤٧]، ويرد القول الأخير ما قاله أبو حيان في ردِّ البدل نصباً.

ومن الألفاظ التي حكمت بالنصب مصدراً (متاع) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (يونس:٢٣). فقد قرئ بالوجوه الثلاثة النصب مع الإضافة لعاصم، ونصبه منوناً مقطوعاً عن الإضافة ابن أبي إسحاق، ورفعه الباقون، وقرئ مخفوضاً[٤٨]، وفي الوجوه الثلاثة خلاف نحوي، وفي النصب منها مذاهب:ذهب الفرّاء والزجاج وآخرون إلى نصب (متاع) مصدراً مؤكداً لفعل محذوف هو مَتّعوا، أو لمضمون الجملة السابقة له[٤٩]، وهو في الحالين مرشح لذلك؛ لأنَّ البغي في حياتهم هو متاعهم، ويُظْهِرُ هذا جلياً قراءة الرفع في الحرف.

وذهب الطبري وتبعه أبو حيان والآلوسي إلى نصبه حالاً وقُدِّرتْ على (مُتمتعين)، عاملها الاستقرار في الخبر[٥٠]، وهو أمر قائم على التأويل عاملاً ومعمولاً، والأول حاظٍ بقبول أوفر؛ لأنَّ الدلالة تسانده. وللأنباري والعكبري حكم آخر مفاده أنَّ (متاع)، مفعول به، وفي حال نصبه مفعولاً به لابُدّ من البحث عن خبر، لذلك قدر على: (طلبكم متاع الحياة الدنيا ضلال)[٥١]، فمتاع هنا مفعول به لطلب، لأنّ بغيهم هو طلبهم المتعة فيما هم فيه، والمصدر - هنا - في أقوى حالاته إعمالاً، فالمضاف أقوى من المنون والمنون أقوى من المحلى بإل[٥٢]، وهنا يخلو المجرور من الاستقرار لتعلقه بالخبر، وقدره بعضهم على يبغون متاع الحياة الدنيا[٥٣]،وهو أوضح عملاً.وذهب أبو حيان إلى نصبه ظرفاً زمانياً مِثْله مِثْلُ مَقْدمَ الحاجِّ، وقدره على زمن متاع الحياة الدنيا[٥٤]، وعامله الاستقرار في الخبر(على أنفسكم)، ولآخرين قول بنصبه مفعولاً لأجله[٥٥]، وقد قدر العامل فيه بأحد ثلاثة: الاستقرار المقدر في (عليكم) أو(بغيكم) أو فعل مضمر[٥٦]، وهذا التخريج محقق لشروط المفعول لأجله؛ لأنَّ متاعهم مطلوب في حياتهم. وفي قراءة الرفع وجوه أربعة بعضها حكم بالتقدير، وآخر حكم بما في النص من أواصر لغوية تثبت أحكاماً ما، منها:

- رفع متاع خبراً عن مضمر تقديره: هو، أو ذلك.
- رفع متاع خبراً عن بغيكم و(على أنفسكم) متعلق به.
- رفع متاع خبراً عن بغيكم بلا إشارة إلى الجار.
- رفع متاع خبراً ثانياً بعد الخبر والجار والمجرور خبراً أولاً[٥٧].

ولعلَّ أفضلها حكماً الثاني، وذلك لبعده عن التأويل أو الإهمال أو التعسف، فهو تخريج واضح بَيِّنٌ.

أمَّا مقروء الخفض ففيه قولان هما:

- خفضه نعتاً لأنفسكم على، ذوات، أو متمتعات.
- خفضه بدلاً من الكاف والميم، وهو ضعيف لإمكانه صفة ولأنَّ البدل من المضمر المخاطب قليل ومتكلف[٥٨].

المبحث الثاني

المفعول به

وهو اسم منصوب بفعل الفاعل[٥٩]، وحدده ابن هشام بأنَّه ما يصاغ له اسم مفعول من لفظ عامله[٦٠]، وذهب بعضهم إلى أنَّه قد دخلته الباء في اسمه؛ لأنَّ ليس مفعولاً لك، بل للخالق، إلّا أنَّك قد أحدثت فعلاً فأوقعته به فَقُيِّدَ بالباء[٦١]، وفيه تفريق بين الفعل الكلي والجزئي.

وقد ذهب النحويون إلى تحديد عامله مختلفين على وجوه، هي:

- سيبويه والبصريون: بالفعل وشبهه.
- خلف: نُصِبَ كونه مفعولاً.
- الفرّاء: نُصِبَ بالفعل والفاعل.

- هشام بن معاوية الضرير: نُصِبَ بالفاعل.
- الكوفيون: نُصِبَ لمخالفته الفاعل[٦٢].

والحكم الأولى بالاعتداد هو حكم سيبويه إعمالاً للفعل وشبهه[٦٣]،وتظل الوجوه الأخرى وجوهاً من وجوه الدرس الخلافي، ويُقَدّمُ المفعول في حالات منها كونه ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً، أو كونه اسماً ظاهراً اتصل بفاعله ضميره، أو محصوراً أو شرطاً أو استفهاماً أو غيرها[٦٤].ومن الآيات التي جاءت فيها مفاعيل، قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (الدخان: ٣ - ٤)، فقد قرئ "أمراً" بالنصب في مرسوم المصحف، ورفعها زيد بن علي[٦٥]، وقد اختلف النحاة فيها، وحدد الاتجاهات العامة للإعراب فيها السّمين بأربعة، هي: مفعول به، وله، ومطلق، وحال، وذلك بسبب المَحَالِّ المحمول عليها[٦٦]، وقد ذهب الفرّاء والزجاج إلى عده مفعولاً به لـ(منذرين)[٦٧]، وهو أكثر الاحتمالات قبولاً، وذلك لأمرين هما:

- نهايات الآيات عملت في صدور لواحقها غالباً.
- عَدَّ الآية الرابعة اعتراضاً بين العامل والمعمول[٦٨].

وله قول آخر هو حمله على معنى (يفرق فرقا) فهو مصدرٌ مؤكدٌ لِمَا قبله، وجعله آخرون على معنى ينزل إنزالاً، أو بسبب الإنزال أمرنا أمراً[٦٩] وفيه أمران: حمل على المعنى، وإضمار على المماثلة. وذهب الأخفش إلى احتسابه حالاً، صاحِبُهُ أحد الضميرين في (أنزلناه) أو(كل أمرٍ حكيم) في قول الأَخفش ومعه الفارسي، وقد حدد الجرمي كونه من(أمر حكيم) ممكناً لا أمراً نكرة مخصصة بالوصف فحسن ذلك فيها، وذهب السّمين إلى أنَّ صاحب الحال ضمير في (حكيم)[٧٠]، غير أنَّه يحسن كونه حالاً من الفاعل في (أنزلناه)؛ لأَنَّ الأَمر للفاعلين وهو واقع على المنزل بما فيه من أمر حكيم، مع استبعاد التنكير

والتنقيب عن المضمرات. وذهب المبرّد - بعد قوله بالمصدر - إلى نصب أمر بـ(أعني) مضمراً وجعله الزمخشري منصوباً على الاختصاص، وقوّاه السّمين بقراءة الرفع[٧١]، وليس كذلك لأنَّ للاختصاص مواضعه المعروفة، ولأنَّ أمراً في قراءة الرفع هو الخبر، وليس متوسطاً بين بدءٍ وخبر، فالأولى عدم حمله عليه. وذهب فيه العكبري إلى مَحْمَلَين آخرين هما، جعله مفعولاً لأجله في قول وفي الآخر بدلاً من الهاء في (أنزلناه)، وهما أمران ممكنان، فالنزول استجابة لأمره، والمُظْهَرُ يبدل من ضمير لغيبته مطلقاً[٧٢]، لكنَّ الإبدال منه بمعارف.

المبحث الثالث

المفعول فيه

هو كل اسم من أسماء الزمان والمكان يراد به معنى(في)[٧٣] ويكون مبهماً ومختصاً في القسمين، ويكون متصرفاً وغير متصرف، ويكون معرفه وكذلك نكرة، وممتنعاً من الصرف ومصروفاً[٧٤]، وقد اختلف في كُنْهِهِ على وجوهٍ هي:

- الظرف ما يكون فيه جميع المظروف أو بعضه قول بَصْريّ.
- الظرف الذي يشمل جميع المظروف ليس ظرفاً بل هو شبيهُ بالمفعول قولٌ كوفي.
- الظرف ما أشتمل على بعض المظروف قولٌ كوفي[٧٥].

أمَّا ناصب الظرف فمذكور أو محذوف، فحذفهُ جواباً لاستفهام، ووجوباً مع كون الظرف صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً [٧٦]. ويقدر بفعل كونٍ أو استقرارٍ، وقد اختلف النحاة في تقديره مع الخبر على مذاهب هي:

- البصريون يقدرونه على كان أو استقر.

- بعضهم يقدرونه على كائن أو مستقر.
- الكوفيون ينصبونه على الخلاف.
- ثعلب عنده الأصل (أَمَامك زيد)،أي:(حَلَّ) دالَّهُ الظرف.
- الفارسي وابن جني الظرف خبر والعامل صار نسياً منسياً.
- ابن خروف المبتدأ ينصب الظرف لأنّه ليس الأول في المعنى(٧٧).

ومن الظروف المختلف فيها ما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة:١٨٣، ١٨٤)، فقد قرئت (أيام) منصوبةً برسم المصحف، وقرأها عبد الله بن مسعود مرفوعةً، ونسبها الأنباري إلى ابن خالويه خطأً(٧٨)، وللنحاة في قراءة النصب أقوالٌ كثيرةٌ، وأول الأقوال فيها قول الفرّاء، قال: "نصبت على أَنَّ كل ما لم تسم فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه رفعت واحداً ونصبت الآخر، كما تقول: اعطي عبد الله المال، ولا تبال أكان المنصوب معرفة أم نكرةً، فإنْ كان الآخر نعتاً للأول وكانا ظاهرين رفعتهما جميعاً، فقلت: ضرب عبد الله الظريف، رفعته لأنّه عبد الله، وإنْ كان نكرة نَصبته"(٧٩)، وقد تجنَّى على الفرّاء كثيراً من النحاة لقوله هذا، قال الزجاج لا يجوز رفع الأيام ولا المال، ولم يجز قوله أبو حيان والسّمين وغيرهم(٨٠)، وليس فيه ما يستوجب الاتساع والحمل على المفعول الثاني للأيام، فتقدير الفرّاء واضح جلي: "كُتِبَ الصِّيام أياماً "لا لبس فيه ولا اضطراب إذا احتسبنا أياماً مفعولاً لِمَا لم يُسَمّ فاعله على قول الكوفيين(٨١)، وأراه أَولى الأقوال بالأخذ استصابة، وحققه الأخفش ممثلاً له قائلاً: " ثم قال" أياماً، أي: كُتِبَ الصِّيامُ، أيّاماً لأنّك شغلت الفعل بالصيام، حتى صار هو يقوم مقام الفاعل، وصارت الأيام كأنّك قد ذكرت من فعل بها"(٨٢) "والغريب أَنَّ قول الأخفش أُهمل على وضوحه،

وذهب آخرون وتبعهم الزجاج والنحاس ومكي والزمخشري والأنباري إلى نصب الأيام بالصيام، محتسبين الأيام ظرفاً زمانياً، وخطَّأهم بعض النحاة، فثعلب يخطئ قائليه في زمنه، وذلك للفصل بأجنبي بين العامل ومعموله، وإليه ذهب الفارسي والعكبري وأبو حيان والسّمين، غير أنَّ الظروف - عند السابقين- تعمل فيها المعاني فلا ضير في النصب، وذهب الفارسي إلى نصبه اتساعاً مفعولاً به، وورد أنّ آخرين يقولون بنصبه على (صيام أياماً) لحكمه بعدم استقامته لشبهه بحذف بعض الاسم(٨٣)، وذهب مكي وآخرون إلى جعل (كما كُتبَ) نعتاً لمصدر محذوف تقديره (صوماً)، أو جعل نعتاً للصيام على (مُشتبهاً) ليجيز نصب (أياماً) ظرفاً أو مفعولاً به سعة(٨٤)، وذلك لعدم وجود الفصل بأجنبي - هنا - كان تكون الكاف وما في صلتها مفعولاً به للصيام، وذهب الزجاج إلى نصب أيّام بـ(كتب)، ورَدَّهما أبو حيان؛ لأنَّ الكتابة ليست واقعة في الأيام بل هي واقعة فيما يقع في الأيام، ومثله بقوله: "سرني ولادتك يوم الجمعة" فالسرور بالولادة لا باليوم، وهذا ما دعا الزجاج إلى الانحراف بقول الفرّاء إلى جعل (أياماً)، مفعولاً ثانياً "(٨٥)، وليس كذلك، فحقيقة الزمن هي: "كُتب الصيامُ في أيام معدودة " وبهذا يكون قول الفرّاء مصيباً مُفْترى عليه، ويذهب أبو حيان إلى الأخذ برأي الزجاج والأنباري والعكبري بالنصب على (صوموا أياماً)(٨٦)، وهو أمر يغنيه التحرير في التعبير عن التقدير.أمّا الرفع فمختلف على تقديرين عند أبي البقاء، فأيام خبر لمضمر محذوف تقديره (هي)، والآخر جعلها بدلاً من الصيام مرفوعاً على حذف مضاف قام المضاف اليه مقامه، أي: صَوْمُ أيامٍ(٨٧)، وهو مستجيد الأخير، وحذف المضاف كثير واسع في العربية(٨٨)، وهذا سائر في طريقه.ومن الظروف التي اختلفت فيها قراءة ونحواً (يوم) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ﴾ (غافر:١٥،١٦)، و﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ * يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ

﴿يُفْتَنُونَ﴾ (الذاريات:١٢، ١٣) و﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ (الذاريات:١٢، ١٣)،قرئ (يومٌ) الثاني في الآيات منصوباً ومرفوعاً، وانفراد المطففون بزيادة خفضه[٨٩]، وفي القراءات خلافٌ آت،ففي مقروء النصب ذهب سيبويه إلى حمل نظائر هذه على معنى (إذ) بناءً، وتبعه البصريون في هذا وتبعه أعلام كبار من الكوفيين فهذا الكسائي لا يجيز النصب مطلقاً في نظائر هذه، فيرى أنَّ ما في سورة الانفطار تذهب فيه العرب مذهباً ايثارياً فالرفع مع الإضافة إلى المضارع والفتح مع الماضي، وهو قول البصريين الذين يمنعون البناء في الظروف معه نصباً، ويرى العرب مؤثرة النصب مع الماضي وهو جواز بصري، ويخالفه الفرّاء في الذاريات مجيزاً النصب مع الإضافة إلى كل ماضٍ ومضارع، ويجعله نصباً مع الإضافة إلى المضارع في المطففين، لأنّه غير محض، ويسلك مسلك سيبويه في بناء الظرف مضافاً إلى جملة على الفتح بمعنى (إذ) ويحدده بالإضافة إلى شيئين اسم له فعل أو فعل يفعل وخطّأه النحاس؛ لأنَّه يرفع مع المضارع، ومذهب الأخفش كذلك على مسلك سيبويه في الحمل على (إذ) ومسلك الفرّاء في الحمل على الإضافة إلى مُضي غير متمحض للإضافة، وتخريج القضية فيما بعد قضية خلافية، البصريون يجيزون البناء مع الإضافة إلى ماضٍ، والكوفيون أصحاب إطلاق عام، وقد جرى عند معظم النحاة البناء في الآيات الأربع، وذهب بعضهم كالعكبري وأبي حيان والسمين إلى إعرابها ظرفاً غير مبني وحركته حركة إعراب[٩٠]، وما دمنا في معرض البناء فسنورد رأيا غريباً للعكبري هو قوله: "يقرأ بضم الميم، يجوز أنْ يكون مبنياً على الضم لإضافته إلى الجملة، ويُشَبَّهُ بعوض وهو الدهر، ويجوز أنْ يكون معرباً"[٩١]، وهذا غريب لأنَّه مناقض لنظائرها من الظروف كقبل وبعد مضافين معربين منكرين مبنيين ضماً، كما أنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال لقبولها - في حالات البناء[٩٢]. وحكمه بما لا يتفق مع

هذا.وذهب الفرّاء وآخرون إلى حكم يوم فيهن عدا الانفطار، بدلاً مِمَّا قبله، مرفوعاً كان أو منصوباً؛ لأنَّه - كما يراه الفرّاء - مبني هنا، ورآه الفارسي في الانفطار مبنياً على أكثر أُصوله[٩٣]، وهي ليست حجة عند أَبي حيان[٩٤]، وذهب بعضهم إلى نصبها بمضمر مفسر منتزع من سياق النَّص، على اذكر، أو يجازون، أو يدانون، أو يبعثون[٩٥]، وهي ممكنة غير أنَّ ما في التحرير يغني عن التقدير.

ولأَبي حيان تابعاً له السّمين قول يجعلان فيه النصب حكاية واستهواء في حرف الذاريات[٩٦]، والحكاية اطرادها بعد القول، وتكون مع الاستفهام بمن وأي[٩٧]، وليس هذا منها، أمَّا الاستهواء فلم يعرف باباً نحوياً ولا مسلكاً لهجياً معيناً، وفي رفع حرف الانفطار حكم بالبدل من يوم الدين عند النحاس، وجعله الزمخشري خبراً لمضمر[٩٨]، والأَول أَولى وليس في خفض حرف المطففين شيء يذكر[٩٩].

المبحث الثالث

المفعول لأجله

هو مصدر - خلافاً ليونس[١٠٠] - مفهم علة، مشارك لعامله - وفاقاً للأَعلم والمتأخرين[١٠١] - في الوقت والفاعل[١٠٢]، وقد حُدِّدت شروطه بالآتي:

- كونه مصدراً من غير لفظ عامله عند ابن جني وَصَوَّبه ابن الخباز على أَنَّه من غير معناه [١٠٣] لكي يَسْلم من قولهم: قعدت جلوساً.
- التعليل المتضمن معنى اللام.
- اتحاده مع عامله في الوقت والفاعل[١٠٤].
- كونه عذراً مسبباً للفعل.

• كونه جواباً لقولك: لِمَ فعلت؟

وإذا فُقِدَ أحدها جُرّ باللام أو بمن أو في أو الباء، ولا يمتنع دخولها مع اكتمال شروطه، وشرط الجرمي والرياشي (ت٢٥٧هـ) والمبرد تنكيره، وزعم قوم أنّه لا يشترط فيه إلّا المصدر فقط[١٠٥].

وفي جواز تقديمه خلاف، فقد منعه قوم[١٠٦]، ولا يجوز تعدده[١٠٧]، وفي نصبه خلاف فحواه الآتي:

• ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر، فسقط لامه ونُصِبَ عند سيبويه والفارسي.

• ناصبه مضمر من لفظه عند الزجاج.

• نصبه المصادر فضربته تأديباً هو أدِّبته تأديباً ولم يعتد بإسقاط اللام عند الكوفيين ولا بالموضوع باباً نحوياً[١٠٨].

ومن الألفاظ التي قرئت وأُعربت على وجوه منها قوله تعالى: ﴿فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً﴾، (الأعراف:٥٢) فلفظ (هدىً ورحمةً)، قد قُرِئا بالوجوه الثلاثة نصباً على رسم المصحف، وجراً ورفعاً[١٠٩]، وقد اختلف فيهما النحاة على مذاهب، في النصب أعلاها ما هو محقق لشروط المفعول لأجله الخمسة، لذلك فهو مصدر مخالف لعامله وقابل التعليل باللام ومحَقِّقٌ للسلبية في الفعل ومشارك لعامله في الوقت والفاعل، ولذلك ذهب العكبري والسّمين إلى إعرابه كذلك، مقدرين إيّاه على فَصَّلناه لأجل الهداية و الرحمة، وهو متفق مع الأحكام السابقة كل الاتفاق، ولا تستطيع أن تستثني منه شرطاً واحداً من الشروط السابقة[١١٠]، وهما في هذا مخالفان لسابقين لهما زمنا، وَقدَّمناهما لرجوح حكمهما، فقد خالفا في هذا الفرّاء والزجاج، فالفرّاء يجعله أولاً مفعولاً مطلقاً محمولاً على فعله[١١١]، وهو في هذا محتاج إلى تكلف عامل

ناصب من جنس الفعل على نهدي هدياً ونرحم رحمة، وفي هذا التقدير خروج عَمّا في التحرير، ولا يقر على هذا، وهو ما يوحي بعدم ركونه إلى هذا فيذهب مذهباً آخر، مفاده أنَّ (هدى ورحمة) حالان - قطعان على اصطلاحه - من الهاء في(فصلناه)، العائدة إلى الكتاب، ويتبعه الزجاج مقدراً الحال على: فصلناه هادياً وذا رحمة[١١٢]، وهما - معاً - في هذا لاجئان إلى أخذ اللفظين تأويلاً من رحمة إلى ذي رحمة ومن هدى إلى قولهما "هاديا" وفي الأخذ بالقول الأول خلاص من هذا كله، وينظر السّمين في قولهما محدداً صاحب الحال بأحد أمرين هما:

- الضمير المفعول في (فصلناه).
- (بكتاب) لتخصيصه بالوصف[١١٣].

وقد أبعد في الثاني لأنَّه ذهب متخلياً عن أعراف المعارف مع اتصاله المباشر بـ(هدى ورحمة) قرباً وجوراً، إلى ما هو قريب من المعرفة بواسطة وليس بمعرفة أصلاً، ونرى اعتماد رأي الفرّاء فيصلاً في هذا. أمَّا في قراءة الخفض فهما نعتان لكتاب عند الكسائي والفرّاء، وينسب إليهما قول آخر مخالف لهذا القول، وهو أنَّهما يقولان بالبدل فيهما من (علم)[١١٤]،وهذا القول هو القول الأرجح لأنَّهما مصدران، وعلم مصدر كذلك، وفي كل منهنّ معانٍ متقاربة فالبدل يصلح فيهما. غير أنَّ هذا الحكم ليس في كتاب الفرّاء الذي نصّ على النعت قائلاً: ولو خفضته على الاتباع للكتاب لكان صواباً، كما قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ (الأنعام:٩٢،١٥٥)،[١١٥]، فجعله رفعاً باتباعه للكتاب[١١٦]، ويقصد بالإتباع النعت[١١٧]، ولم يرد عنده قول بالبدل[١١٨]، وليس في المرفوع خلاف [١١٩].

المبحث الرابع

المفعول معه

هو اسم منصوب بعد واو بمعنى "مع" وأكثرهم على أَنَّه سماعي[١٢٠]، وذهب أبو حيان إلى أنَّ الجمهور قد حمله على معنى العطف ومعنى المفعول به[١٢١]، وهما قياسيان، وناصبه الفعل أو شَبَهُهُ[١٢٢]، غير أَنّهم قد اختلفوا فيه، وذلك على النحو الآتي:

- البصريون ينصبونه بالفعل قبله لا بمعنى الفعل.
- الكوفيون ينصبونه على الخلاف كالظرف.
- الأخفش ينقل نصب "مع" إلى ما بعد الواو.
- الزجاج ينصبه بمضمر، فِعْلٌ بعد الواو وهو مُلْبس.
- الجرجاني ينصبه بالواو لِعَدّه كهمزة التعدية [١٢٣].

وقد حدد ذلك ابن بابشاذ بأنَّ أَصله "مع" حذفت وأُقيم الواو مقامها، ونُقِلَ إعراب الجر إلى النصب[١٢٤]، وشرطه صحة شراكة الثاني مع الأول في الفعل؛ لأنّ الواو عاطفة[١٢٥]، وقد رأى ابن عقيل أنَّ انعكاس معاني الواو تحدده قوة الدلالة، فقوة التشريك عطف، وضعفه مصاحبة[١٢٦]، وقد أجاز الفارسي(هذا زيد وعمراً)، كما أجاز الصَّيْمَريُّ (ت٢٥٠هـ)؛ كل رجل وضيعته، وهو ممتنع عند الجمهور[١٢٧].

ومِمّا يُحْمَلُ على المفعول معه (الطير) في قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[١٢٨]، فالنصب فيه منسوب إلى الجمهور، ورفعه أبو عمرو ويعقوب وآخرون، وتروى عن عاصم[١٢٩]، وفي قراءته خلاف؛ ففي نصبه أربعة وجوه نأخذها موضوعاً لازمناً، فاعلاها تخريجاً ما ذهب إليه الزجاج في عده نصب

(الطير) على المفعول معه، وله اتساع في هذا الباب يحكم فيه على "قمت وزيداً" بالمفعول معه نصباً، وهو ممكن في عطفه رفعاً على القول الكوفي، وقد عرض أبو حيان أقوال الزجاج فَردَّها محتجاً بأمرين، هما:

- الفعل لا يتطلب إلّا مفعولاً معه واحداً.
- اتصال الفعل بأكثر من مفعول محمله عطف أو بدل.

وقد رده السمين مبيناً أنَّ خلافهم في اقتضاء حالين يستوجب مجيئه هنا مفعولاً معه[١٣٠]،وليس هذا كافياً، بل إنَّ تعدد المعمولات في العربية كثير، فالابتداء يتعدد والخبر يتعدد، والنعوت تتعدد.

وهناك من ينصبه على إضمار فعل تقديره، وسخرنا، وذلك ما رواه أبو عبيدة عن أبي عمرو، آخذاً الدلالة الفعلية من قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾، (الأنبياء:٨١، وسبأ:١٢)،أي: وسخرنا له الريح[١٣١]، وهو أمر يوحي به النص في الآية، وهنالك محامل أُخرى غيره أيسر من التأويل والإضمار.

وأمَّا عيسى بن عمر فكان "يقول: هو على النداء، كما تقول: يا زيدُ والحارثَ، لَمّا لم يمكنه ويا الحارثُ[١٣٢]، وهو جارٍ في هذا مجرى البصريين الناصبين؛ لأنَّ كلّ منادى عندهم في موضع نصب، ويقرن بعيسى في هذه ونظائرها أبو عمرو ويونس والجَرميِّ، غير أَنَّ أبا عمرو - كما مَرّ - يخالفه في الآية فيضمر فعلاً ناصباً، قائلاً: "لو كان على النداء لكان رفعاً"[١٣٣]، وخالف الاثنين الخليل وسيبويه والمازني في اعتماد الرفع، ونظروا لها بقولهم:يا زيدُ والحارثُ، وحجة الفريقين في الأمر التعريف بأل، مع الاختلاف في التأويل:

- عيسى وتابعوه حاكمون بالرد إلى الأصل تعريفاً.
- الخليل وأصحابه على "يا حارثُ" لعدم اجتماع أل مع (ياء) النداء.

ويراه بعضهم على المشيئة نصباً ورفعاً، كقول الشاعر:

ألا يـــا زيـــدُ والضَّـــحَّاكَ ســـيرا فقـــد جاوزتمـــا خَمَـــرَ الطّريـــقِ

والواقع اللغوي لهذا عند العرب رفع في كثرته، وقَلّ فيه النصب وإنْ كان عودةً إلى الأصل، وحكم الخليل في مثله الرفع، لأنّه محمول على تكرار العامل فكأنه(يا حارث) بلا (ال) ويرى المبرّد أنّ كلا منهما حسنٌ، غير أنّه يختار النصب أخذاً بقراءة الجمهور، وحكمه في البدل والنسق خيار بين الوجهين[١٣٤] والقراءتان كلتاهما حجة في الوجهين، وفي واقع العربية ما ينصر كلا من الفريقين.

أمّا القول الأخير فهو للكسائي ويُخَرِّجُ نصبها بالعطف على (فضلاً) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا﴾ (سبأ:١٠)، ولأنّه عطفه على معنى فلابُدَّ له من المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه، فاجتبى معنى من مضمون الآية هو التسبيح، وجعله مضافاً محذوفاً قام مقامه المضاف إليه، وقد قَدَّره على "وتسبيح الطير"، وقد أجازه الزمخشري[١٣٥]، وفيه تكلفا في غيرهما غِنَىً عنهما، هما:

- تكلف الأخذ بالمعنى لعطف مصدر على مصدر.
- تكلف حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

هذا.. مع أنّ هنالك فصلاً بجملتين بين طرفي العطف، وإجازة الزمخشري له لأنّه مِمّن يجيزون العطف بأكثر من جملة[١٣٦].

أمّا قراءة الرفع ففيها ثلاثة وجوه، وجهان قال بهما الفرّاء، وهما عَدُّهُ الطير معطوفة على لفظ الجبال، قال:"وقد يجوز رفعه على أنْ يتبع ما قبله"[١٣٧]، وهو في هذه الحالة معطوف عطف لفظ على الجبال، وقد تبعه

الطبري، وأبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، والنحاس، وغيرهم[١٣٨]، والحمل على اللفظ وجه من وجوه الإعراب[١٣٩]، وهذا خلاف ما خرّجَهُ عيسى وآخرون بالنصب على الموقع، وَعدَّها الخليل وجهين، الرفع قياس والنصب رداً إلى الأصل، ولكن لغة الرفع أكثر[١٤٠]، وهي متفقة مع تخريج الفرّاء.

وللفرّاء تخريج آخر مفاده أنّه: "لا يجوز رفعه على: أُوبِّي أنْت والطير"[١٤١]، والعطف على الضمير المرفوع جائز؛ لأنّه قد حسنه الفصل بالظرف لذلك صار العطف سائغاً مقبولاً، والبصريون والكوفيون متفقون في أمثال هذا، مختلفون فيما لم يؤكد أو يفصل عن متبوعه، البصريون يمنعون والكوفيون يجيزون مطلقاً[١٤٢]، وقد تبع الفرّاء في هذا الزجاج والنحاس ومكي وابن بَرْهَان وآخرون[١٤٣].

أمّا الزجاج فله تخريج يختلف فيه مع سابقيه، قال: ويجوز أنْ يكون مرفوعاً على البدل، المعنى: يا جبال ويا أيها الطير أُوبِّي معه[١٤٤]، وهو قد تكلف أمرين هما:-

- التقدير عنده تقديران احدهما بمؤَّول.
- حكمه بالبدل وصوابه نعت لأيّ [١٤٥].

ورُبّمَا يكون ذهابه إلى البدل لِمَا في اللفظين من الجمود، فالجوامد أكثر إبدالاً من المشتقات...

وذهب العكبري مذهباً آخر، فقد حمل رفع الطير على الابتداء وقَدَّر له خبراً على (كذلك) ووافقه أبو حيان والسمين مقدرين الخبر على (تؤوب)[١٤٦]، ويرده أمران هما:-

- السياق سياق نداء والأسُلوب إنشائيّ.

• عدم مراعاة التناسب بين المتعاطفين[١٤٧].

وخيرِ هذه الأقوال جميعها ما قاله الخليل وذلك؛ لأنّ المعرف بأل يحمل على (أيّها)، ثم إنّ الكثرة الغالبة في الواقع اللغوي لهذا غَلبةُ الرفع فيه.

الخاتمة:ـ

وقد توصل البحث إلى نتائج يمكن أن نذكرها على النحو الآتي:

١- إنَّ أسباب التعدد تعود إلى أربعة أمور، هي: الخروج على القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى، والاجتهاد.

٢- اتضح لنا أنّ أهم المظاهر التي تعكس طبيعة اللغة، وتقتضي تعدداً في التحليل، كانت تلك الشواهد التي لم تُخَرّجْ على قاعدة ولم يُؤَثّرْ فيها أمر سياقي، وقد تجلى التعدد بمظاهر متنوعة، وهي: أن يصلح الموقع الذي يشغله اللفظ لغير وجه، وأنْ تتعدد معاني المبنى، وأن يحدث التعدد بسبب جمع اللغة، وللغموض في معاني بعض الأدوات.

٣- تناولنا المعنى، والعناصر التي يتشكل منها ووقفنا عند الأمور التي تؤدي إلى تعدد في المفهوم، لِمَا لها من أثر ينعكس في التحليل النحوي.

٤- تبيّن أنَّ الأصل يرد بمفاهيم متنوعة، فقد يكون مفترضاً، أو يراد به أصل الوضع والقاعدة المبنيّة عليه، أو يراد به أصل القاعدة فحسب، أو يأتي بمثابة قاعدة توجيهية للاهتداء إلى الوجه الأنسب.

٥- حين تناولنا آراء النحاة أتضح أنها تسهم في الأخذ بالوجه أو في الرد عليه، وقد تتمثل برأي الجمهور، أو برأي مذهب، أو برأي نحوي ما.

٦- ظهر لنا أنّ كثيراً من أمور المعنى قد تكون السبب في التعدد ومن جملة الأسس المعتمدة في آنٍ معاً.

هوامش البحث

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٠/٢، الهمع ٩٤/٣، شرح الحدود النحوية: ١٠٥ -١٠٨.
(٢) ينظر: شرح التصريح: ٣٢٣/١، الهمع: ٨/٣، المشكاة: ٢١٩.
(٣) ينظر: المشكاة: ٢١٩.
(٤) ينظر : لسان العرب ٣/ ٤٢، مادة (قرأ).
(٥) البرهان في علوم القران ١/ ٣١٨.
(٦) القراءات القرآنية / ٥٥ .
(٧) ينظر: منجد المقرئين/ ٣.
(٨) ينظر: اتحاف فضلاء البشر ٦٧/١.
(٩) ينظر: القراءات القرآنية /٥٦.
(١٠) ينظر: البحث اللغوي عند العرب/ ١٦.
(١١) لطائف الإشارات ١٧١/١.
(١٢) ينظر: النشر في القراءات العشر ١١/١.
(١٣) البرهان في علوم القران ٣١٨/١.
(١٤) ينظر: لطائف الاشارات ١/ ١٧١.
(١٥) ينظر: اتحاف فضلاء البشر١/٦٨ - ٦٩.
(١٦) ينظر: مباحث في علوم القران ١٠٨.
(١٧) ينظر: القراءات القرآنية / ٦١ - ٦٢ .
(١٨) ينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٤٧/١.
(١٩) النشر في القراءات العشر ١/ ١٥.
(٢٠) ينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٤٧٨/١.
(٢١) ينظر: اتحاف فضلاء البشر (هامش رقم ٢) ١/ ٦٩.
(٢٢) ينظر: القراءات القرآنية د. الفضلي / ٥٩ .
(٢٣) ينظر: النشر في القراءات العشر ١/ ٩ .
(٢٤) ينظر: لطائف الاشارات ١/ ١٧٠ .
(٢٥) القراءات القرآنية د. الفضلي / ٥٩ .
(٢٦) منجد المقرئين / ١٦ .
(٢٧) ينظر: القراءات القرآنية د . الفضلي / ٥٩ .
(٢٨) ينظر: منجد المقرئين / ١٦.
(٢٩) ينظر: البرهان في علوم القران ٣٣١/١، والنشر في القراءات العشر١/٩.

(٣٠) ينظر: الابانة عن معاني القراءات / ٣٩، وجمال القراء ١/ ٢٤١،والبرهان في علوم القران ١/ ٣٣١، والنشر في القراءات العشر ٩/ ٩، والاتقان في علوم القران ١/ ٧٥ .

(٣١) ينظر: مباحث في علوم القران / ٢٥٥ - ٢٥٦، والاختلاف بين القراءات / ٧٦ - ٧٧ .

(٣٢) ينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/ ٨٦ــ٩٢ .

(٣٣) ينظر: مدرسة الكوفة / ٣٧٧ .

(٣٤)الأصول د. تمام حسان / ١٠٥ .

(٣٥) ينظر: مدرسة الكوفة /٣٣٧ــ٣٤١.

(٣٦)الاقتراح /٩٦.

(٣٧) ينظر: اللمع: ١٠١، شرح اللمع: ١٠٢/١، المفصل للزمخشري: ٩٤/١.

(٣٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٠/٢، ٣٠١، شرح عيون الاعراب: ١٢٦، الهمع: ٣/٩٤.

(٣٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٠/٢.

(٤٠) ينظر: اوضح المسالك: ٢٠٨/٢، ابن عقيل: ١/٥٥٨.

(٤١)ينظر: شرح عيون الاعراب: ١٧٣، اوضح المسالك: ٢١٣/٢.

(٤٢) ينظر: اعراب القراءات الشواذ: ٢١١/١، البحر: ٥٨٤/١.

(٤٣) ينظر: الكشاف: ١٩٦/١.

(٤٤) ينظر: الكتاب: ١٩١/١، الكشاف: ١٩٦/١، ٣٨٨/٣، الفخر: ٥٨٤/٤.

(٤٥) ينظر: معاني الفراء: ١/٨٢، معاني الاخفش: ١٥٠/١، معاني الزجاج: ٢١٥/١، اعراب النحاس: ٢١٨/١، البحر: ٩٧/٤.

(٤٦) ينظر: الكتاب: ١٩١/١، المشكل:١١٢/١، الكشاف: ١٩٦/١، ١٢٦، التبيان للعكبري: ١٢٢/١.

(٤٧) ينظر: الكتاب: ١٩١/١، معاني الفراء: ٨٣/١، معاني الزجاج: ٢١٥/١، اعراب القراءات الشواذ: ٢١١/١، البحر: ٥٨٤/١، الدر: ١٤٣/٢-١٤٤.

(٤٨) السبعة ٣٢٥، ينظر: التيسير: ١٢١، الاتحاف: ٢٤٨.

(٤٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦١/١، معاني القرآن واعرابه للزجاج: ١٤/٣، اعراب القرآن النحاس: ٥٦/٢، المشكل: ٣٤٢/١، الكشف: ٣٣٩/٢، التبيان للعكبري: ٦٧٠/٢.

(٥٠) ينظر: جامع البيان الطبري: ٤٥/١٥، البحر المحيط: ١٤٣/٥، الالوسي: ٨٨/٩.

(٥١) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن للأنباري: ٤٠٩/١، التبيان للعكبري : ٦٧٠/٢.

(٥٢) ينظر: ابن عقيل: ٢/ ٩٤.

(٥٣) ينظر البيان للأنباري: ٤٠٩/١، الدر : ٦/١٧٤.

(٥٤) ينظر البحر : ١٤٣/٥،.

(٥٥) ينظر: الدر ١٧٤/٦، الغيث: ٧٧، الاتحاف: ٢٤٨.

(٥٦) ينظر: الدر: ١٧٤/٦.
(٥٧) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦١/١، معاني القران الاخفش: ٣٤٣/٢، معاني القران واعرابه الزجاج: ١٤/٣، اعراب القرآن للنحاس:٥٥/٢، الكشاف: ٣٣٩/٢، اعراب القراءات الشواذ: ٦٤٢/١، التبيان للعكبري: ٦٧٠/٢ ٦٧٠/٢، البحر: ١٤٣/٥.
(٥٨) ينظر:البيان القرآن للأنباري: ٤١٠/١، التبيان للعكبري: ٦٧٠/٢.
(٥٩) ينظر: اوضح المسلك: ١٧٧/٢، ابن عقيل: ٥٣٨/١،٥٣٥.
(٦٠) ينظر: الجامع: ٨٨.
(٦١) ينظر: شرح عيون الاعراب: ١٢٦.
(٦٢) ينظر: الانصاف: ٧٨/١، م/١١ التبيين: ٢٦٣، م/٣٦.
(٦٣) ينظر: شرح عيون الاعراب: ١٢٧.
(٦٤) ينظر: المفصل: ١/ ٥١، الغرة: ٢٣٥/١، الهمع: ٩/٣.
(٦٥) ينظر: الكشاف: ٢٧١/٤، القرطبي:١٢٩/١٦، الدر: ٦١٧/٩.
(٦٦) ينظر: الدر: ٩/٦١٧.
(٦٧) الدخان: ٤.
(٦٨)ينظر: التبيان للعكبري: ١١٤٤/٢، الفخر: ٢٤٠/٢٧، البحر: ٣٣/٨، مغني اللبيب:٣٨٧/٢، ابن عقيل: ٣٥٣/١، الدر: ٦١٧/٩.
(٦٩) ينظر: معاني الفراء: ٣٩/٣، معاني الزجاج: ٣٢٣/٤، اعراب النحاس:١٠٨/٣، الدر:٦١٦/٩.
(٧٠) ينظر: معاني الاخفش: ٢/ ٤٧٥، معاني الزجاج: ٤٢٤/٤، الكشاف: ٢٧١/٤، الدر: ٦١٦/٩.
(٧١) ينظر: المقتضب: ٢١٦/٣-٢٢١، البحر: ٨/ ٣٣، الدر: ٦١٧/٩.
(٧٢) ينظر: التبيان للعكبري : ١١٤٤/٢، الدر: ٦١٦/٩.
(٧٣) ينظر: الكتاب: ٣٠٨/٢، شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٦/٢، الغرة: ٢٥٥/١، اوضح المسالك: ٢٣١/٢، ابن.
(٧٤) ينظر: اللمع: ١١١،١١٢، المفصل: ١٥٧/١، اوضح المسالك: ٢٣٧/٢-٢٣٨.
(٧٥) ينظر: الهمع: ١٤٨/٣.
(٧٦) ينظر: اوضح المسالك: ٢٣٦/٢، ابن عقيل: ٥٨١.
(٧٧)ينظر: الانصاف: ٢٤٥/١، م/ ٢٩، الهمع: ٢١/٢-٢٢.
(٧٨) ينظر: المختصر: ١٢، اعراب القراءات الشواذ: ٢٣٠.
(٧٩) معاني الفراء: ١١٢/١.
(٨٠) ينظر: معاني الزجاج: ٢٥٢/١، البحر: ٣٧/٢-٣٨، الدر: ٢٦٩/٢.
(٨١) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٣٥٢.

(٨٢) معاني الاخفش: ١٥٨/١، وينظر: اعراب النحاس: ٢٣٥/١، وجعله ناصبا ايامه بالصيام، والنصب المثبت ينفي قوله.

(٨٣) ينظر: حجة الفارسي: ١/٢٢.

(٨٤) ينظر: المشكل: ١٢٠/١-١٢١، التبيان للعكبري: ١٤٩/١، البيان للأنباري: ١٤٢/١، البحر: ٣٧/٢، النهر: ١٧٥/١، الدر: ٢٦٩/٢.

(٨٥) ينظر: معاني الزجاج: ٢٥٢/١، التبيان للعكبري: ١٤٩/١، القرطبي: ٢٧٦/٢، البحر: ٣٧/٢-٣٨، النهر: ١٧٥/١، الدر: ٢٦٩/٢.

(٨٦) ينظر: معاني الزجاج: ٢٥٢/١، البيان للأنباري: ١٤٢/١، التبيان للعكبري: ١٤٩/١.

(٨٧) ينظر: اعراب القراءات الشواذ: ٢٣٠/١.

(٨٨) ينظر: الخصائص: ٣٦٢/٢.

(٨٩) ينظر: السبعة: ٦٧٤، المختصر: ١٣٣، ١٧٠، حجة الفارسي: ٣٦٣/٦، اعراب القراءات الشواذ: ٥١٣/٢، ٦٨٨، ٦٨٩-٦٩٠.

(٩٠) ينظر: الكتاب:٣٦٩،٤٦١/١، معاني الفراء: ٨٣/٣، ٢٤٥،٢٤٦، معاني الاخفش: ٤٦٠/٢-٥٣١،٥٣٢،٤٦١، معاني الزجاج: ٥٢/٥-٥٣،٢٩٦، اعراب النحاس: ٦/٣، ٢٣١-٢٣٢، ٦٤٦-٦٤٧،٦٥١، حجة الفارسي: ٣٨٣/٦، الكشاف: ٣٩٧/٤، اعراب القراءات الشواذ: ٦٩٠/٢، القرطبي: ٣٠٠/١٥، ٣٤/١٧، البحر: ١٣٤/٨، ٤٢٩، الدر: ٤٦٤/٩، ٤٣/١٠-٤٤.

(٩١) اعراب القراءات الشواذ: ٥١٣/٢.

(٩٢) ينظر: المقتضب: ٢٠٥/٤، أوضح المسالك: ٣٨/١، ابن عقيل: ٣٧/١.

(٩٣) ينظر: معاني الفراء: ٢٤٦/٣، القرطبي: ٣٠٠/١٥، ٢٥٤/١٩، البحر: ١٣٤/٨، ٤٣٢، الدر: ٤٦٤/٩، ٤٣/١٠.

(٩٤) ينظر: البحر: ١٣٤/٨، ٤٣٢.

(٩٥) ينظر: القرطبي: ٢٥٤/١٩، البحر: ٤٢٩/٨، ٤٣٢، الدر: ٤٦٤/٩.

(٩٦) ينظر: البحر: ١٣٤/٨، الدر:١٠/٤٣.

(٩٧) ينظر: أوضح المسالك: ٢٨٠/٤-٢٨٥.

(٩٨) ينظر: أعراب النحاس:٣٤٦/٣-٣٤٧، الكشاف: ٧١٧/٤، لبحر: ٤٢٨/٨.

(٩٩) ينظر: المختصر ١٧٠، إعراب القراءات الشواذ: ٢٩٠/٢، البحر: ٤٣٢/٨.

(١٠٠) ينظر: الهمع: ١٣١/٣.

(١٠١) ينظر: الهمع ١٣/٣

(١٠٢) ينظر: شرح عيون الاعراب: ١٦٤، اوضح المسالك: ٢٢٥/٢-٢٢٦، ابن عقيل: ٥٧٤/١.

(١٠٣) ينظر: الغرة: ٢٨١/١.

(١٠٤) ينظر: هـ (٥) والمفصل: ١٧٣/١، الهمع: ١٣١/٣.
(١٠٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٨/٢، اوضح المسالك: ٢٢٨/٢، الهمع: ١٣١/٣، ١٣٣، ١٣٤.
(١٠٦) ينظر: الهمع: ١٣١/٣.
(١٠٧) ينظر: م.ن.: ١٣٥.
(١٠٨) ينظر: م.ن: ١٣٣.
(١٠٩) ينظر: اعراب القراءات الشواذ: ٥٤٤/١، التبيان للعكبري: ٥٧٣/١، الدر: ٣٣٦/٥-٣٣٧.
(١١٠) ينظر: اعراب القراءات الشواذ: ٥٤٤/١، الدر: ٣٣٦/٥.
(١١١) ينظر: معاني الفراء: ٣٨٠/١، إعراب النحاس: ٦٥١/١.
(١١٢) ينظر: معاني الفراء: ٣٨٠/١، معاني الزجاج: ٣٤١/٢، اعراب النحاس: ٦١٥/١، المشكل: ٢٩٣/١، البيان للأنباري: ٣٦٤/١، التبيان للعكبري: ٥٧٣/١، الدر: ٣٣٦/٥.
(١١٣) ينظر: الدر: ٣٣٦/٥.
(١١٤) ينظر: معاني الفراء: ٢٨٠/١، اعراب النحاس: ٦١٥/١، اعراب القراءات الشواذ: ٥٤٤/١.
(١١٥) معاني الفراء: ٣٨٠/١.
(١١٦) ينظر: معاني الفراء: ٣٨٠/١، ٢٠٦/٢.
(١١٧) ينظر: م:ن.
(١١٨) ينظر: معاني الفراء: ٣٨٠/١.
(١١٩) ينظر: الدر: ٣٣٧/٥.
(١٢٠) ينظر: الكتاب: ١٥٠/١، المفصل: ١٦٣/١، اوضح المسالك: ٢٣٩/٢، ٢٤٢، ابن عقيل: ٥٩٠/١، الهمع: ٢٣٥/٣.
(١٢١) ينظر: الهمع: ٢٣٦/٣.
(١٢٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣١٠/٢، اوضح المسالك: ٢٤٢/٢-٢٤٣، ابن عقيل: ٥٩١/١.
(١٢٣) ينظر: الانصاف: ٢٤٨/١، م/٣٠، التبيين: ٣٧٩م، ٦١، ابن عقيل: ٥٩١/١، الهمع: ٢٣٧/٣، ٢٣٨.
(١٢٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٩/٢.
(١٢٥) ينظر: الغرة: ٢٨٤/١.
(١٢٦) ينظر: اوضح المسالك: ٢٤٣/٢-٢٤٥، ابن عقيل: ٥٩٤/١-٥٩٥.
(١٢٧) ينظر: اوضح المسالك: ٢٤٩/٢، الجامع: ١١٥.
(١٢٨) سبأ: ١٠.
(١٢٩) ينظر: الكتاب: ٣٠٥/١، الكشاف: ٥٧١/٣، البحر: ٢٥٣/٧، النشر: ٣٤٩/٢.

(١٣٠) ينظر: الطبري: ٦٦/٢٢، معاني الزجاج: ٢٤٣/٤، اعراب النحاس: ٦٥٨/٢، المشكل: ٢٥٣/٢، ٢٧٨، كشف المشكلات: ٢٣٦/٢، التبيان للعكبري: ٩٢٣/٢، البحر: ٢٥٣/٧، الدر: ١٥٩/٩، قال الطبري: "وفي نصب= =الطير... ما قاله ابن زيد من ان الطير نوديت كما نوديت الجبال، فتكون منصوبة من اجل انها معطوفة على مرفوع بما لا يحسن اعادة رافعة عليه، فيكون كالمصدر عن جهته"، الطبري: ٦٦/٢٢.

(١٣١) ينظر: معاني الفراء: ٣٥٥/٢،، الكشاف: ٥٧١/٣.

(١٣٢) طبقات الزبيدي: ٣٦.

(١٣٣) طبقات الزبيدي: ٣٦

(١٣٤) ينظر: الكتاب: ٣٠٥/١، معاني الفراء: ٣٥٥/٢، المقتضب: ٢١٢/٤-٢١٣، اعراب النحاس: ٦٥٨/٢، كشف المشكلات: ٢٣٦/٢، البيان للأنباري: ٢٧٥/٢، الدر: ١٥٩/٩.

(١٣٥) ينظر: اعراب النحاس: ٦٥٨/٢، المشكل: ٥٨٣/٢، الكشاف: ٥٧١/٣، البحر: ٢٥٣/٧.

(١٣٦) ينظر: مغني اللبيب: ٣٩٤/٢.

(١٣٧) معاني الفراء: ٣٥٥/٢.

(١٣٨) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي: ١٥٢، الطبري: ٦٦/٢٢، البحر: ٢٥٣/٧، الدر: ١٥٩/٩.

(١٣٩) ينظر: الكتاب: ٣٠٤/١، ٣٠٥، المقتضب: ١٢١/٤-١٢٣، معاني الفراء: ٣٥٥/٢، الانصاف: ١٨٥/١، م/٢٣.

(١٤٠) ينظر: الكتاب: ٣٠٥/١.

(١٤١) معاني الفراء: ٣٥٥/٢.

(١٤٢) ينظر: الانصاف: ٤٧٤/٢، م/٦٦.

(١٤٣) ينظر: معاني الزجاج: ٢٤٣/٤، اعراب النحاس: ٦٥٨/٢، المشكل: ٥٨٣/٢، التبيان للعكبري: ٩٢٣/٢، البحر: ٢٥٣/٧.

(١٤٤) معاني الزجاج: ٢٤٣/٤.

(١٤٥) ينظر: الكتاب: ٣٠٦/١، ابن عقيل: ٢٦٨/٢-٢٦٩.

(١٤٦) ينظر: التبيان للعكبري: ٩٢٣/٢، البحر: ٢٥٣/٧، الدر: ١٦٠/٩.

(١٤٧) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٦/٢، اعراب الجمل: ٢٨١،.

قائمة المصادر والمراجع

١- الإبانة عن معاني القراءات : لأبي بكر محمد بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط ١،دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات القرّاء الأربعة عشر المسمى "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات": للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)،تح: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣- الاتقان في علوم القران: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)،دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان.

٤- الاختلاف بين القراءات :أحمد البيلي، ط ١، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥- الأصول (دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي): د . تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٤١٤هـ - ١٩٩١م .

٦- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط/١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٧- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط/٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨- الاقتراح في علم أصول النحو :لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق وتعليق: أ.د حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط ٣،مكتبة الآداب،القاهرة - مصر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٩- أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)،دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل،بيروت- لبنان .

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

١١- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر: د. أحمد مختار عمر، ط٢، عالم الكتب، القاهرة - مصر،١٣٩٦هـ - ١٩٧٩م.

١٢- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

١٣- البرهان في علوم القران: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعرفة، بيروت - لبنان،١٣٩١هـ - ١٩٧٢م .

١٤- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الانباري(ت٥٧٧هـ): تح: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٨٩هـ- ١٣٩٠هـ/ ١٩٦٩م- ١٩٧٠م.

١٥- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: الأستاذ إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

١٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٧- التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، ط٣، ١٤١١هـ.

١٨- التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت٤٤٤هـ)، عني بتصحيحه: اوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠م.

١٩- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ط٣، عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٢٠- جمال القراء وكمال الاقراء: لعلم الدين السخاوي علي بن محمد (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

٢١- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج (ت ٣٤٠هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، دار الأمل، إربد- الأردن، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٢- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٣- الحجة في علل القراءات السبع،لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: علي الجندي، عبد الفتاح شلبي، ١٩٨٣، مطابع الهيئة المصرية العامّة للكتاب.

٢٤- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت- قائمة، لبنان، ط٢.

٢٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ود. جاد مخلوف جاد، ود. زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٦- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٨٨م.

٢٧- الغرّة المخفية، شرح الدرّة الالفية لابن معطٍ: لأبي عبد الله شمس الدين ابن الخبَّاز (ت٦٣٩هـ)، تح: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٨- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٣٨٥هـ- ١٣٨٨هـ/١٩٦٦م- ١٩٦٨م.

٢٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.

٣٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تح: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٣١- المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبي حامد البديري الدمياطي(ت١١٤٠هـ)،تح: هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣٢- المفصَّل في علم العربية، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط٢.

٣٣- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان.

٣٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، ط٣، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٣٥- تفسير النهر الماد من البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، مطبوع على هامش التفسير الكبير المسمى "البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٣٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف "تفسير الطبري": لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تح، محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٣٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط/١٤، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٣٩- شرح الحدود النحوية، لعبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي(ت٩٧٢هـ)، تح: د. زكي فهمي الالوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل- العراق، د.ت.

٣٩- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.

٤٠- شرح اللمع، صنفه ابن برهان العكبري، الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت٥٤٦هـ)، تح: فائز فارس، مطابع الكويت تايمز التجارية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤١- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تح: د. خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦م- ١٩٧٧م.

٤٢- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بجامع العلوم النحوي (ت٥٤٣هـ)، تح: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٤٣- غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: د. علي محمد عمر، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ٢٠١٠م- ١٤١٣هـ.

٤٤- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: د. عبد الهادي الفضلي، ط ٣، دار القلم، بيروت،لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٤٥- لسان العرب: لابن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ)، تقديم الشيخ : عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت - لبنان .

٤٦- لطائف الإشارات لفنون القراءات: لشهاب الدين القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تحقيق: الشيخ عامر سيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، القاهرة - مصر،١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٤٧- مباحث في علوم القران: د. صبحي الصالح، ط ٨، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ١٩٧٤ م .

٤٨- مختصر في شواذ قراءات القرآن من كتاب البديع: الحسين بن خالد ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، عني بنشره برجشتراسر، دار الهجرة، مصر، ١٩٣٤م.

٤٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، ط ٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

٥٠- مشكل إعراب القرآن، لابي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٥١- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٥٢- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥٣- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت٢١٥هـ)، تح: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٤- المغني في توجيه القراءات العشرة المتواترة: د . محمد سالم محيسن، ط ٢،دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٥٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

٥٦- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، مراجعة الشيخ محمد حبيب الشنقيطي، وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٨٠م .

٥٧- النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخبر محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، مراجعة علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

٥٨- همع الهوامع في شرح الجوامع جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، ج/١، تح: عبد السلام محمد هارون، ود. عبد العال سالم مكرم، ج/٢- ٧، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م- ١٩٨٠م.